الأمم المتحدة

A/C.5/61/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
27 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠ صباحا

الرئيس: السيد يوسفي ..... (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-60297 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠ صباحا.

**البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة** (تابع)

**البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧** (تابع)

تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/61/471 و A/61/544)

١ - **السيد زادي** (المدير بالنيابة، مكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج باللجنة الاقتصادية لأفريقيا): قال عند تقديمه لتقرير الأمين العام المتعلق بتعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/61/471) إن التقرير يقدم ملخصاً للتوجيهات الاستراتيجية الجديدة للمكاتب دون الإقليمية وإطاراً إدارياً مؤسسياً جديداً وإطاراً للبرمجة والتخطيط والخطوات اللازم اتخاذها لتعزيز قاعدة موارد المكاتب دون الإقليمية. وقد تم تأييد نتائج الاستعراض الشامل الذي أجراه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجنة/مؤتمر الوزراء الأفريقيين للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الذي انعقد في أيار/مايو ٢٠٠٦؛ وتم النظر في التنقيحات ذات الصلة للخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وإطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أثناء الدورة السادسة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق. وسيجري استعراض الخطة البرنامجية المنقحة بشأن البرنامج الفرعي ٧ أثناء الدورة السابعة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق.

٢ - ومضى يقول لقد شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالفعل في تعزيز المكاتب دون الإقليمية باستخدام الموارد الحالية. وسوف تنعكس الموارد الإضافية المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف والتي تعتبر ضرورية لتلك العملية في تقديرات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأكد الدور الحيوي الذي تؤديه المكاتب في تيسير التعاون والتكامل الاقتصادي دون الإقليمي ودعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت الذي يسير فيه تنفيذ خطة العمل الواردة في التقرير حسب الجدول الزمني فإن المكاتب دون الإقليمية لا تستطيع إنجاز وظائفها الرئيسية الموكلة إليها دون توفير الموارد الكافية.

٣ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال عند تقديمه لتقرير اللجنة ذي الصلة (A/61/544) لقد وُضعت الإصلاحات الوارد وصفها في تقرير الأمين العام لتحقيق تحول كبير من العمل التحليلي إلى العمل التشغيلي وزيادة حصة موارد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المخصصة للمكاتب دون الإقليمية. ويشكل تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع استخدام الوسائل الإلكترونية في نشر المعلومات وتعزيز المكانة وأنشطة التوعية عناصر أساسية في الاقتراحات المتعلقة بالإصلاح.

٤ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية تقدر الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ونتائج الاستعراض الذي أجرته اللجنة. وقد بدأ بالفعل تنفيذ خطة العمل وكذلك الأنشطة المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يكون في مقدورها توفير الموارد الإضافية اللازمة أثناء فترة السنتين الحالية لإعادة نشر الموظفين والموارد غير المرتبطة بالوظائف للمكاتب دون الإقليمية وزيادة مستوى الموارد

الخارجة عن الميزانية في عام ٢٠٠٧. وتطلب اللجنة الاستشارية أن تبين اقتراحات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الصلة الواضحة بين الموارد المطلوبة والأنشطة المأذون بتنفيذها.

٥ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فذكرت أن الدول الأعضاء قد أكدت من جديد التزامها بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا كجزء من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وأعلنت تصميمها على تعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وذلك بتوفير الدعم المنسق للبرامج التي يحددها القادة الأفريقيون ضمن ذلك الإطار. ومما يؤسف له أن التقديرات المنقحة المقدمة في عام ٢٠٠٥ استجابة لتلك القرارات المتخذة أثناء مؤتمر القمة العالمي لا تعكس ذلك القدر من التصميم.

٦ - ومضت تقول إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية تقوم بدور مهم في تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيد الإقليمي. وقد أعربت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٦٠ عن قلقها إزاء ما توصل إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من قدرة تلك المكاتب المحدودة على العمل كأذرعة للجنة بسبب انعدام الموارد الكافية لتنفيذ المهام الرئيسية وطلبت بالتالي إلى الأمين العام أن يقدم خطة عمل شاملة لتعزيز المكاتب دون الإقليمية وضمان توفير الموارد اللازمة لها.

٧ - وقالت إنها ترحب بالجهود الجادة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. بيد أنه وطالما أن اللجنة/مؤتمر الوزراء الأفريقيين للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية قد أيّدت تدابير الإصلاح في أيار/مايو ٢٠٠٦ ودعا الأمين العام إلى توفير الدعم للجهود المتعلقة بعملية التجديد والإصلاح من خلال تزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية بالموارد الكافية فقد كانت تتوقع أن يتناول تقرير الأمين العام تلك القضية بشكل عملي.

٨ - ومضت تقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تقدر المبادرات المتخذة لإعادة تحديد مكانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتحويل الموارد إلى المكاتب دون الإقليمية لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية على المدى القصير. بيد أن نجاح ذلك المشروع لا يعتمد فقط على عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إذ يتعين أن توفر الأمانة العامة والدول الأعضاء الموارد اللازمة لمعالجة المجالات الحاسمة التي تم تحديدها. وفي الوقت الذي تقدر فيه المجموعة التدابير المؤقتة فإنها تتساءل عن السبب في تأجيل اتخاذ القرارات الحاسمة بشأن الموارد حتى عام ٢٠٠٧ حيث تنظر الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لا سيما طالما أن الأمانة العامة والجمعية لم تتبعا ذلك النهج فيما يتعلق بالإصلاحات الحيوية الأخرى الناجمة من مؤتمر القمة العالمي.

٩ - واستطردت تقول إن الجهود التي تبذلها اللجنة لزيادة مواردها الخارجة عن الميزانية تستحق الثناء. بيد أن الأنشطة المعتزم القيام بها ينبغي تمويلها من الاشتراكات المقررة وأن لا يتوقع من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا زيادة اعتمادها على التمويل من التبرعات لتنفيذ التدابير الإصلاحية. ولذلك يجب أن يتخذ الأمين العام إجراءً ملموساً من أجل تنفيذ القرار ٢٣٥/٦٠ والطلب المقدم من الوزراء الأفريقيين. وسوف يكون هذا الإجراء منسجماً مع الاقتراحات والقرارات الأخيرة المتعلقة بمجالات الأولوية الأخرى التي تعتمد فيها الأنشطة اعتماداً كبيراً على التمويل من خارج الميزانية.

١٠ - وقالت وأخيراً فقد كان اعتماد الجمعية العامة للقرار ٧/٥٧ تعبيراً مهماً عن التضامن والشراكة الدولية مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد أدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية دوراً مهماً في ذلك السياق في الجهود المبذولة لتنفيذ الخطة الإنمائية. ولكن مما يؤسف له أنه لم يتحقق نمو حقيقي في الاعتمادات من الميزانية العادية للأنشطة الداعمة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ عام ٢٠٠٤. ولذلك فقد أصبح من الضروري ضمان أن تتلقى التنمية في أفريقيا، بوصفها إحدى الأولويات الرئيسية الثماني للمنظمة، ليس فقط دعماً سياسياً ولكن أيضاً المزيد من الجهد الملموس والمرئي من جانب الأمانة العامة والجمعية.

١١ - **السيدة كوسكي** (فنلندا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا والبلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا فضلا عن أوكرانيا وأيسلندا ومولدوفا والنرويج ورحبت بالإجراء الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وكذلك نتائج العملية التي تم تحقيقها حتى الآن. كما أثنت أيضا على المدير التنفيذي الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا لجهوده المتعلقة بإعادة تركيز ولاية ومهمة اللجنة ومكاتبها دون الإقليمية.

١٢ - ومضت تقول إن خطة العمل المبينة في التقرير قُصد بها دعم التكامل الخاص والمبادرات في كل منطقة دون إقليمية. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يوافق على أن تعزيز الشراكة والتعاون المشترك بين الحكومات على الصعيد دون الإقليمي سوف يساعد في إيجاد أوجه التآزر المجدية للمجتمعات والاقتصادات الأفريقية. وقد أيد الاتحاد الاستعراض المقترح لاستخدام الخدمات الاستشارية الإقليمية من أجل زياد الترابط بين تلك الخدمات والاحتياجات التشغيلية للمكاتب دون الإقليمية.

١٣ - ومضت تقول إنه يلزم إجراء استعراض مستمر ومتابعة مستمرة لبعض المراحل في عملية إعادة التشكيل. ويتعين إنجاز تلك العملية ضمن النطاق الواسع للمناقشة المستمرة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. ويتطلب بناء القدرات على الصعيد المحلي والإقليمي تركيزا واقعيا ومتوازنا ويتعين أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية جهودها لتعريف دور مكاتبها دون الإقليمية.

١٤ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تحدثت باسم المجموعة الأفريقية فأكدت أهمية الدور الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقالت إن جزءا من ولايتها يشمل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ولكن اللجنة كيما تغطي قارة بهذا الاتساع تحتاج لدعم مكاتب دون إقليمية فعالة ومجهزة بشكل جيد. بيد أن ما سبب الذعر للدول الأعضاء قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتحديد عدد من المشاكل وأوجه النقص التي تتطلب إجراء إصلاحيا عاجلاً. وفي حين يمكن إصلاح بعض تلك المشاكل من خلال إعادة التنظيم والإدارة فإن المشاكل الأخرى مثل ندرة موارد الميزانية العادية وعدم كفاية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تخرج عن قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبصفة خاصة فإن المسؤولية التي أوكلتها الدول الأعضاء للجنة الاقتصادية لأفريقيا لم يضاهها موارد كافية في جميع المجالات كما لم يتحقق بشكل كاف التنسيق بين المقر الرئيسي للجنة والمكاتب دون الإقليمية.

١٥ - ومضت تقول إن تقرير الأمين العام جدير بالترحيب ولكنه لم يتناول بشكل كامل أحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦٠ الذي طلبت فيه من الأمين العام أن يقدم خطة

عمل شاملة وأن يكفل توفر الموارد الكافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ولمكاتبها الإقليمية من أجل مواصلة دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا فضلا عن ضمان التنفيذ الكامل لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبناء عليه فإنها تود أن تعرف الموعد الذي سوف تحصل فيه اللجنة على المعلومات الإضافية التي أغفلها التقرير.

١٦ - وقالت إنها تثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تبذله من جهود رامية إلى تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولا سيما الخطوات المتخذة لتحديد اتجاهات استراتيجية جديدة للمكاتب تشمل من جملة أمور إعادة تركيز ولاياتها ومهامها وإنهاء الازدواجية. كما رحبت أيضا بالإطار الإداري المؤسسي الجديد للمكاتب دون الإقليمية والتخطيط وإطار البرمجة وتحسين الطرائق من خلال ترشيد الشراكات والجهود المبذولة لتعزيز تلك الموارد للمكاتب دون الإقليمية. وتقوم تلك المكاتب بدور مهم في دعم التطلعات لتحقيق التكامل الإقليمي للدول الأعضاء ولكن دورها يعتمد على أداء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعربت عن قلقها في ذلك الصدد من أنه بالرغم من التدابير المؤقتة المبينة في التقرير فإن اتخاذ إجراء ملموس لمعالجة القضايا الملحة قد تم تأجيله إلى فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ خلافاً للرغبة الصريحة التي أبدتها الجمعية. وقالت إنها تود الحصول على المزيد من التفاصيل عن الأسباب الكامنة وراء الفشل في الامتثال لطلب الجمعية العامة. كما استفسرت عن الحالة الفعلية للشواغر في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكاتب دون الإقليمية وطلبت معلومات إضافية عن التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب إدارة الموارد البشرية. وقالت وأخيرا فإنها تود أن تعرف الكيفية التي ستنفذ بها الاستراتيجيات الجديدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في غياب الموارد الإضافية.

١٧ - ومضت تقول وفي حين تبدو اقتراحات الأمين العام متسمة بالتفصيل وتستحق دعم الدول الأعضاء فلا يمكن ترجمتها إلى عمل دون توفر الموارد اللازمة. وقالت إن المجموعة الأفريقية واثقة من أن اللجنة الخامسة سوف تتخذ الخطوات الملائمة لضمان تنفيذ توجيهاتها ومعالجة أوجه النقص التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والذي يتعين إطلاعه على نحو نشط بشأن الموضوع من أجل تقييم التنفيذ الكامل لتوصياته.

١٨ - **السيد سينا** (البرازيل): أعرب عن القلق إزاء الموارد الإضافية المطلوبة التي سيتم توفيرها لتعزيز المكاتب دون الإقليمية أثناء فترة السنتين بإعادة نشر الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف من المقر الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقال إن إحدى النتائج المهمة التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية هي أن المهام الرئيسية التي كلفت بها المكاتب لا يتم دعمها حاليا بالموارد الكافية ويلزم تعزيز مواردها التشغيلية. وقال إن اقتراح الأمين العام يقضي بضرورة تنفيذ الإصلاحات ذات الصلة (في حدود الموارد الحالية) أو تأجيلها إلى المفاوضات المتعلقة بميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقال إن تلك ليست هي الطريقة التي تتم بها الإصلاحات الأخرى، مثل تعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية وعملية الشراء. وقال إن وفده كان يتوقع تقديم اقتراحات عملية بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف.

١٩ - ومضى يقول إنه يؤكد أهمية تزويد المكاتب دون الإقليمية بالموارد الكافية من الميزانية من أجل برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى يمكن ربطها مع بعضها البعض ومع المقر الرئيسي للجنة. فالأنشطة المأذون بها لا يمكن تمويلها أساسا من أموال خارجة عن الميزانية، وإنما ينبغي أن تعتمد أساسا على تمويل ثابت ويمكن التنبؤ به من الميزانية العادية. كما يتعين أن يتبادل الأمين العام مع

اللجان الإقليمية الأخرى والخبرات المستفادة والدروس المكتسبة من الإصلاحات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية.

٢٠ - **السيد إنجون جولو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إنه يشعر بالارتياح إذ يلاحظ أن استراتيجية إعادة تحديد مواقع المكاتب دون الإقليمية تتجه أساسا إلى إعادة تركيز الولايات والمهام استنادا إلى تعزيز التكامل والتنمية في القارة من وجهة نظر دون إقليمية. وقال إن من المهم جعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤسسة ذات منحى عملي من خلال تعزيز وجودها في الجماعات الاقتصادية الإقليمية عن طريق مكاتبها دون الإقليمية. وقال إنه قد اندهش إذ يلاحظ أن جماعة شرق أفريقيا لم تكن من بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إبرام اتفاق بشراكة معها. وقال إن نجاح جماعة شرق أفريقيا يعتبر عاملاً حاسماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية في شرق أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى. وحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أن تدعم بنشاط عملية تكامل الجماعة من خلال اتفاقاتها للشراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٢١ - **السيد زادي** (المدير بالنيابة لمكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج باللجنة الاقتصادية لأفريقيا): قال في رده على السؤال الذي طرحه ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، إن جهدا خاصا قد بذل للتعجيل بعملية التعيينات وخفض معدلات الشغور باللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد تم الحصول على دعم من مكتب إدارة الموارد البشرية بالمقر، وتم تعيين رئيس جديد لقسم خدمات الموارد البشرية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٢ - **السيدة أودو** (نيجيريا): تحدثت باسم المجموعة الأفريقية وطلبت توضيحا من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات للكيفية التي ستتم بها معالجة الاهتمامات التي أعربت عنها الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٢٣٥.

٢٣ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت ليس من مسؤولية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الكاملة أن ترد على التساؤل المتعلق بالموارد المطلوبة في ذلك القرار. وتساءلت عن السبب في تأجيل المسألة بأكملها إلى الميزانية البرنامجية التالية. وقالت إن ذلك لم يكن قصد الجمعية العامة عند اعتمادها للقرار ٦٠/٢٣٥. وقالت إنه يتعين أن يقدم مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات توضيحا، في اجتماع رسمي للجنة، لكيفية تنفيذ أحكام ذلك القرار.

٢٤ - **السيد موفات** (مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قال إن مكتبه تلقى التقرير عندما شرع في إعداد الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتقرر في ضوء الموارد المتاحة وحالة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ عمليات لإعادة النشر أثناء عملية وضع الميزانية الحالية وضرورة تأجيل الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف التي تم تحديدها حتى عملية وضع الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٥ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فتساءلت عن اختلاف النهج المتبع فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن النهج المتبع بشأن المسائل الأخرى المعروضة على الجمعية العامة. وقالت من المؤكد أن الجمعية العامة لم تقصد تأجيل الإجراء المتعلق بتنمية أفريقيا حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وطالبت بحضور ممثل لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أثناء المشاورات غير الرسمية التي تجريها اللجنة.

**مسائل أخرى**

٢٦ - **السيد كوفالنكو** (الاتحاد الروسي): أثار المسألة الإجرائية لرفع الحصانة الدبلوماسية عن المسؤولين بخلاف موظفي الأمانة العامة وانتهاك الأمين العام للإجراء الذي يطلب منه إخطار رئيس الجمعية العامة والتشاور معه قبل رفع تلك الحصانة، ولا سيما ما يتعلق بمفتش وحدة التفتيش المشتركة والرئيس السابق للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في عام ٢٠٠٥. وقال لقد واجهت اللجنة صعوبة في الحصول على معلومات دقيقة من الأمانة العامة فيما يتعلق بالإجراء الذي ينبغي اتباعه في الحالتين.

٢٧ - ومضى يقول إن وفده يطلب من الأمانة العامة تزويد اللجنة، في اجتماع رسمي، بردود خطية على عدد من الأسئلة. فما هي الوثائق الأساسية التي تحكم الإجراء المتعلق برفع الحصانة الدبلوماسية عن موظفي الأمم المتحدة، ولا سيما من غير موظفي الأمانة العامة وأسس رفع الحصانة عن مفتش وحدة التفتيش المشتركة والرئيس السابق للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؟ وقال لقد أخطر ممثل الأمين العام اللجنة، أثناء مشاورات غير رسمية، أنه فيما يتعلق بمفتش وحدة التفتيش المشتركة، فإن الأمين العام لم يجرِ مشاورات مع الجمعية العامة لأنه تلقى طلبا خاصا من السلطات السويسرية يتعلق بالطابع السري للمسألة قيد النظر ولأنه يدرك الحاجة للمحافظة على اسم وسمعة المفتش.

٢٨ - وقال ما هي تلك الأسباب الخاصة التي لم يقم الأمين العام من أجلها بإجراء المشاورات اللازمة قبل اتخاذ قرار برفع الحصانة الدبلوماسية عن الرئيس السابق للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؟ وكيف عرف أن عدم رفع الحصانة سوف يعوق الإجراءات القضائية؟ وما هي الأسس التي استند إليها في قراره بأن رفع الحصانة لا يلحق ضررا بالمنظمة؟

٢٩ - وقال ووفقا للإجراءات الحالية هل قدمت المنظمة أي مساعدات قانونية لموظفيها، وهل كان مطلوبا ضمان أن يحصل الموظفون غير المتمتعين بحصانة دبلوماسية على خدمات المحامين؟ وهل كانت هناك حالات رفضت فيها المنظمة طلبا من سلطات وطنية برفع الحصانة الدبلوماسية عن أحد موظفي الأمانة العامة؟

٣٠ - ومضى يقول هل أعطت الأمانة العامة أي معلومات أو مواد تتعلق برئيس سابق للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى السلطات القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية قبل رفع حصانته الدبلوماسية؟

٣١ - وقال إن الاتحاد الروسي يحتفظ بحقه في تقديم أسئلة إضافية بشأن الموضوع في جلسات اللجنة القادمة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.